

مؤشرات تثير القلق



د. على الدين هلال

تهتم الدول برصد المؤشرات الدالة على الأوضاع الاجتماعية فيها، فتنشئ الهيئات المتخصصة و مراكز البحوث لجمع الاحصاءات وتحليل البيانات واجراء استقصاءات الرأى العام واتجاهاته. فالدولة لا تستطيع ان تدير مجتمعا لا تعرف انماط السلوك والقيم السائدة فيه ولا تفهم اسبابها ومصادرها، ولا يمكن لمؤسساتها ان تحدد اولويات سياساتها العامة دون هذه المعرفة . وأتوقف امام مجموعة من البيانات والمؤشرات عن بعض الجوانب الاجتماعية فى مصر منها نتائج البحث الخاص بالمؤشرات الديمغرافية والصحية فى محافظات الشرقية والبحيرة والإسماعيلية والمنيا واسيوط وسوهاج فى عام 2017 الذى اشرف عليه المجلس القومى للسكان وقام بتنفيذه فريق للبحث من كلية طب عين شمس، وتم الاعلان عن نتائجه فى يناير 2019. تشير النتائج بوضوح الى خطورة المشكلة السكانية فى البلاد، وانه قد حدثت ردة عن الانجاز الذى تحقق فى فترة سابقة، فوفقا للمسح السكاني الصحى فى 2014 فقد وصل معدل الانجاب الكلى الى 3,5 مولود لكل سيدة وذلك مقارنة بمعدل 3 مواليد لكل سيدة فى عام 2008. وترتب على ذلك ازدياد متوسط حجم الاسرة الذى بلغ اعلاه فى محافظة اسيوط وهو 6,3 تلتها سوهاج بمتوسط 6,2، وكان اقلها الاسماعيلية 4,7 والشرقية 4,6. وانه بصفة عامة ارتفع هذا المتوسط فى الريف عنه فى الحضر، واوصى البحث بضرورة توجيه اهتمام خاص بمحافظة سوهاج التى سجلت اعلى حجم للأسرة، واعلى معدل للإعالة الكلية واقل معدل لاستخدام وسائل تنظيم الاسرة. تشير النتائج ايضا الى ارتفاع نسبة زواج الاقارب فى جميع المحافظات، واوصى البحث بضرورة التوعية بالآثار الصحية السلبية لهذه الظاهرة.

وبالنسبة لمؤشر زواج الاطفال، فقد كانت المنيا هي اعلى المحافظات بنسبة 56% ، تلتها سوهاج بنسبة 46%، بينما كانت الاسماعيلية اقلها بنسبة 31%. واوصى البحث ببذل المزيد من الاهتمام بموضوع زواج الاطفال لما يمثله من خطورة صحية وأثار سلبية على الاسرة والمجتمع. أضف إلى ذلك، ان هذه الظاهرة تمثل مخالفة صريحة للقانون و ترتبط بممارسات فساد

وبالنسبة لعادة ختان الاناث، فقد كان اعلاها سوهاج بنسبة 93.3%، تلاها الشرقية 90.3%، والاسماعيلية 89.5 %، فأسيوط 87.1%، فالمنيا 81.7%، وكانت اقلها البحيرة بنسبة 75%. واعتقد أنه من الضروري بحث أسباب هذا الانتشار الواسع لتلك الممارسة في ضوء أنه لا يوجد اتفاق بين علماء الدين المسلمين بشأن وجوبها، وأنها لا توجد في الغالبية العظمى من المسلمين في انحاء العالم، وأنها تنتشر بين غير المسلمين في دول حوض وادي النيل، هذا فضلاً عن الآثار الصحية والنفسية السلبية التي تخلفها.

من هذه البيانات والمؤشرات ايضا احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بخصوص الطلاق والتي تشير الى ارتفاعها بشكل مضطرد مما استدعى الرئيس عبد الفتاح السيسى الى اثاره هذا الموضوع في يناير 2017، وتسأله عما اذا كان من الممكن اضافة شرط التوثيق امام المأذون اضافة الى الطلاق الشفهي. فقد ارتفع معدل الطلاق في مصر خلال الفترة 1996- 2015 فبينما كان في السنوات العشر الاولى 1.1 لكل ألف فقد زاد في السنوات العشر التالية الى 1.7 لكل ألف.

وحسب ارقام النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق الصادرة في 2017 عن الجهاز، انه في عام 2016 تم تسجيل عدد 912606 حالات زواج ، و198269 حالة طلاق اي نحو 20% من اجمالي حالات الزواج، منها 40% من حديثي الزواج الذين لم تتجاوز زيجاتهم خمس سنوات، وكانت اكثرية حالات الطلاق في الحضر، وشغلت محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد المراكز الاولى. بينما احتلت اسيوط أقلها. وتمثل الشريحة العمرية من 30 الى 40 سنة في الذكور 20% من حالات الطلاق وهي الاعلى بين الشرائح العمرية الاخرى ، بينما تمثل ادناها الشريحة العمرية من 18 الى 20 سنة . وسجلت نشرة اخرى للجهاز ان نسبة الطلاق في يونيو 2017، زادت بنسبة 15% عن يونيو 2016. وهناك ايضا المؤشرات الخاصة بمعدلات تعاطي المخدرات في مصر مقارنة بالمعدل العالمي لها، والتي تصل الى ضعفه. وعلى سبيل المثال، فبالنسبة لتعاطي الحشيش، كانت مصر الدولة رقم 12 على المستوى العالمي عام 2014. وبحكم الطابع السري وغير القانوني للموضوع، فقد اختلفت التقديرات بشأن نسبة التعاطي فقدرها البعض في عام 2011، بنسبة 6.1% من عدد السكان، وقدرها آخرون بنسبة 10%، وأن الادمان يصل إلى 2.4%. وذكر بحث اصدره المركز القومي للبحوث الاجتماعية أن عدد المتعاطين في عام 2013 وصل الى 8 ملايين فرد وتُشير البحوث إلى أن نسبة كبيرة من المتعاطين والمدمنين من سائقي السيارات والعمال الحرفيين.

كما سجلت التقارير الاتجاه نحو ازدياد تعاطي الاطفال المخدرات وان سن التعاطي تبدأ في حدود 11 سنة، اما من حيث الانفاق، فقد قدرت الادارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية ان حجم الانفاق للتعاطي والادمان يصل الى 3 بلايين دولار سنويا.

لقد تعمدت ألا أقوم بشرح الاسباب التي ادت الى هذه الاوضاع فهدفى هو الرصد و التنبيه. اما عن اثارها، فهي كارثية، ويدفع المجتمع ثمنا باهظا لاستمرارها، وتكفى الإشارة الى المآسى الانسانية للسيدات المطلقات، ومشكلات الحضانة والرؤية والانفلات السكاني، وتدمير صحة وحياة المدمنين وذويهم، وكلها ترتبط بظواهر الجريمة وانماط السلوك العدوانى والتحرش والتطرف والعنف الاجتماعى.

ترسم هذه المؤشرات صورة سلبية لأوضاع وعلاقات اجتماعية تكرر التخلف وتناهض التقدم الاقتصادى والاجتماعى وتهدرعائد السياسات التنموية، ولذلك ينبغى العمل على تغييرها وتجاوزها بالإقناع والتوعية، وبتطبيق القانون. وبالطبع، فان هناك جهودا جادة فى كل الموضوعات التى اشرت اليها، ولكن من الواضح انها غير كافية ولم تحقق اهدافها، واتصور انه من الضرورى مراجعة مختلف السياسات الاجتماعية والجنائية المطبقة ، والتعرف على الاسباب التى ادت الى عدم تحقيقها لأهدافها، وان نوفر للقائمين عليها الموارد المادية والقانونية والمعنوية التى تمكنهم من تحقيق ذلك.